الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د/ نور الدين فلاك

قد شارك(ت) في أشغال الندوة الوطنية الأولى حول: دور المجتمع المدني العربي في تفعيل العمل العربي المشترك

المنظمة من قبل فرقة البحث PRFU الموسومة ب: التأسيس لادوار ومكانة المجتمع المدني في الجزائر من خلال التعديل الدستوري الاخير 2020

يوم 03 نوفمبر 2022

بمداخلة بعنوان : المجتمع المدني العربي بين الوظائف الكلاسيكية والادوار الجديدة-

عميد الكلية

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بالنيابة

أ.د الحلط فوزي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

فرقة البحث: PRFU

التأسيس لأدوار ومكانة المجتمع المدني في الجزائر من خلال التعديل الدستوري الأخير 2020

وبالتنسيق مع مخبر العلوم السياسية الجديدة.

تنظم الندوة الوطنية الأولى حول:

دور المجتمع المدني العربي في تفعيل العمل العربي المشترك

الخميس 03 نوفمبر 2022

* بقاعة المناقشات نورالدين بن حميدوش*

برنامج الندوة الوطنية :

- الاستقبال وافتتاح أشغال الندوة الوطنية . 00:8-9:00
- كلمة الدكتور نور الدين فلاك رئيس الندوة الوطنية .
- كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية البروفيسور لجلط فواز.
- كلمة مدير الجامعة بالنيابة البروفيسور الهاشمي بالواضح .
- كلمة رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني .

سير أشغال الندوة:

المداخلة الافتتاحية 9:00- 9:30

السيد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني

المداخلة الأولى 9:30-9:40 أ.د / السعيد ملاح –جامعة المسيلة :

*المجتمع المدني وامكانية إعادة بناء الدولة بالمجتمع في العالم العربي .

المداخلة الثانية 9:30-9:40 أ.د/ إسماعيل زروقة –جامعة المسيلة

* الجامعة العربية بين فرص التطور وتحديات التبعية *

المداخلة الثالثة 9:40- 9:50 أ.د/ زبيري عبدالله –جامعة المسيلة

*المجتمع المدني والمواطنة الواعية .

المداخلة الرابعة 9:50-10:00 د./ نور الدين فلاك – جامعة المسيلة

* المجتمع المدني العربي بين الوظائف الكلاسيكية والأدوار الجديدة *

المداخلة الخامسة 10:00-10:10 أ.د/ مرزاقة زروقي –جامعة المسيلة

الدور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني في الجزائر بعد دستور 2020

المداخلة السادسة: 10:10-10:20 أ.د /حلفوني فازية – جامعة ليزي وزو

*دور المجتمع المدني في العملية الإصلاحية والتنموية في العالم العربي *

المداخلة السابعة : 10:20-10:30 د/حقاني حليمة –جامعة الجزائر 03

مأسسة المجتمع المدني ودورها في بناء الأمن المجتمعي في الجزائر

المداخلة الثامنة :10:30-10:40 د/ساعد العقون –جامعة المسيلة

*دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجل 2030

ورشة الندوة

المداخلة الأولى 10:40-10:50

ط.د / صابر بن عباس جامعة المسيلة

*سبل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي *دراسة في دور المجتمع المدني العربي*

المداخلة الثانية 10:50-11:00

ط.د / آلاء الرحمان بن مساهل

*دور المجتمع المدني العربي في مواجهة التحديات الخارجية المشتركة والتحولات الدولية الراهنة *.

المداخلة الثالثة 11:00-11:10

ط.د / إيمان دردوخ

*التحديات المواجهة للمجتمع المدني العربي في الأنظمة العربية *.

المداخلة الرابعة 11:00-11:10

ط.د / أحمد دحة

*المجلس الأعلى للشباب كآلية لتعزيز دور المجتمع المدني في الجزائر *.

مناقشة عامة لمدة 30 دقيقة

قراءة توصيات الندوة الوطنية الأولى

الندوة الوطنية الاولى حول دور المجتمع المدني العربي في تفعيل العمل العربي المشترك

جامعة المسيلة –قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

يوم 03 نوفمبر2022

مداخلة بعنوان :* المجتمع المدني العربي بين الوظائف الكلاسيكية والأدوار الجديدة *

د. نور الدين فلاك

أستاذ محاضر *أ*

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

مقدمة :

موضوع المجتمع المدني العربي ودوره في تفعيل العمل العربي امشترك وعلاقة ذلك بالتنمية المستدامة يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية في ظل تلك المتغيرات الدولية الراهنة هذه الأخيرة أصبحت تمثل في حد ذاتها تحديا كبيرا للوحدات الدولية على اختلاف مكانتها ووزنها على الساحة العالمية،ولا يمكن تحقيق الرفاهي ة والتنمية لأفراد الدولة الواحدة في المنطقة العربية وفي كافة المجالات الحيوية ما ل م تسود حالة من التعاون والتنسيق العربي العربي الشامل والذي يوفر الاستقرار والامن والتنمية المنشودة ،وهذا يعني ان الاوضاع الجديدة وتلك التحديدات الغير مسبوقة ،يضاف لها التهديدات اللاتماثلية كلها مجتمعة حتمت على المجموعة العربية ان تضاعف الجهود والتنسيق في شتى المجالات ومنها مجال المجتمع المدني الذي وجب عليه في الوقت الراهن ان يخرج من تلك الوظائف التقليدية الكلاسيكية التي كان يقوم بها الى ادوار جديدة تستطيع مجابهة تلك التهديدات والتحديات الحالية تحقيقا للامن والتنمية العربية .

لذلك جاءت هذه الورقة لتناقش الإشكالية التالية : كيف تسعى مؤسسات المجتمع المدني العربي الى الانتقال من الطبيعة الوضيفية الى القيام بادوار جديدة ذات أبعاد أمنية وتنموية تساهم في عملية التنمية العربية الشاملة ؟ ثم هل استطاع المجتمع المدني العربي أن يكون الحلقة الأهم والأبرز في تحقيق التنمية الشاملة من خلال عملية التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب في شتى المجالات الحيوية د؟.

المجتمع المدني العربي : نحو بناء ادوار جديدة باتجاه التنمية المستدامة .

- مدخل التنمية المستدامة :

شكل موضوع التنمية المستدامة أحد التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي في ظل تلك المتغيرات الدولية الراهنة هذه الأخيرة أصبحت تمثل تحديا كبيرا للوحدات الدولية على اختلاف مكانتها ووزنها على الساحة العالمية،ولا يمكن تحقيق الرفاهي ة والتنمية للأفراد في كافة المجالات الحيوية ما لم تسود حالة من الأمن بمعناه الإنساني الشامل الذي يوفر السعادة والطمأنين ة والشعور بالرضا والاستقرار والرفاهية،وهذا يعني تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية،والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر أو الخوف أو القلق من المستقبل . حقيقة أن هذا المطلب يعد مطلبًا مثاليًا قد لا يصل إليه المجتمع إلا بجهد متواصل وتنمية متواصلة ومستدامة ومشتركة بين الجميع ، وقد كان هذا الأمن بالنسبة للبشرية هدفا ووسيلة عبر العصور والأماكن والأزمات [1]، بل ويجعله أحد الأهداف الأساسية للعيش المشترك بين الأمم والأفراد .

وإذا ما حاولنا تتبع الطرق التي يتحقق من خلالها الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية بكل أبعادها ، فأننا نجد أن هذه الطرق متداخلة ومعقدة ؛ فهي طرق تجتمع كلها لأجل تحقيق تنمية مستدامة ،أو نهضة شاملة. و تتأسس هذه الطرق في الحقيقة على شراكة تقوم الدولة فيها بالدور الرئيسي ، وعبر اضطلاعها بدور تنموي يتحقق من خلال سياسات تتوخى العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي . ولكن هذا الدور الرئيسي للدولة لا يبلغ غايته إلا بتعاون وثيق من قبل القطاع الخاص، والمجتمع المدني بكل أطيافه. حيث يوفر القطاع الخاص المساعدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية

للدولة التنموية ، ويعمل المجتمع المدني في حقل "المساندة" والدعم ، ويشارك بشكل فعالية في ترسيخ مفهوم الأمن الإنساني، ويعمل على حماية حقوق الأفراد والتعبير عن آرائهم، وإتاحة الفرصة لهم للتطوع والمشاركة في كل الأنشطة المختلفة التي تحقق الغاية الأساسية وهي الأمن . لذا يمكن القول على نحو لا لبس فيه أن المجتمع المدني هو الذي يقوم بالعملية التأطيرية لتحقيق الأمن بكل أبعاده وما يرتبط به من تنمية، وبدونه لا يتحقق هذا الأمن وتلك التنمية استدامة .

ونحاول في هذه المداخلة أن نبرز معالم الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني العربي في هذا الصدد ، ولتحقيق هذا الهدف السامي، فسوف نطرح في البداية قضايا وتعريفات عامة تتعلق بالمجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المستدامة ثم نعرج بعد ذلك إلى تبيان دور المجتمع المدني العربي في ترسيخ الوعي المجتمعي المنتج والخروج من الطبيعة الوظيفية إلى القيام بادوار جديدة مواكبة لتلك التغيرات الدولية الجديدة ،وتواجه في نفس الوقت –مع الدولة– تلك التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت هاجسا يؤرق القائمين على الأنظمة السياسية العربية والدولية على حد سواء .

هذا المدخل يكمل المدخل السابق ويوسع من مجاله،فالأمن هنا يستهدف عملية تنمية شاملة للإنسان، والموارد التي يملكها ، والبيئة التى يعيش فيها ، تنمية تحقق التوازن بين استهلاك الموارد والمحافظة عليها ، وبين سد مطالبه وحاجاته الخاصة وسد مطالب أجيال المستقبل . ومرة أخرى فإن هذا المدخل يتم تبينه من قبل تقارير التنمية البشرية والكثير من المنظمات الدولية ، وعلى رأسها اليونسكو التي وسعت من مفهوم الأمن البشري ليشمل المحافظة على البيئة ؛ وربطت بين مشكلات البيئة ومشكلات العيش في البيئة . فالمحافظة علي البيئة هي جزء لا يتجزأ من المحافظة على المجتمع ، كما أن المحافظة على المجتمع هي جزء لا يتجزأ من المحافظة على البيئة. فالأمن الإنساني الذي يركز على الفرد ، أو على البيئة التي يعيش فيها الفرد من ناحية ، وعلى أمن البيئة من ناحية أخري هو الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة ، والمحافظة على البشر والبيئة معًا ، وخلق معادلة توازن بينهما [12]. ويتم توسيع هذا المدخل علي نحو مطرد بالاهتمام بالجوانب الأخلاقية للأمن الإنساني ، وذلك منذ أنشاء مفوضية الأمم المتحدة للأمن الإنساني عام 2011، ولقد أصبح من خلال نشاط هذه المفوضية التناغم بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية ، فكلاهما يعني

بسلامة الإنسان وحرياته الأساسية . وكلاهما يكمل الآخر فى مفهوم شامل للأمن والتنمية الذى يعنى "حماية النواة (الجوهر) الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية" [13].

ويتزايد هذا الاهتمام ويتعاظم بالأمن الإنساني في مفوضية الأمم المتحدة بما يتضافر من جهود فى اليونسكو لصياغة مبادئ أخلاقية تحمى العالم المعاصر من أزماته ومشكلاته المتفاقمة ، خاصة فى مجال التطورات فى الهندسة الوراثية التى دفعت اليونسكو إلى اهتمام كبير بأخلاقيات البيولوجيا[14] ، والمناخ على إثر الإنبعاثات الكربونية التي تهدد البيئة والتى جعلت اليونسكو تفكر فى إرساء مبادئ أخلاقية لحماية البيئة وتجنب كوارث التغيرات في المناخ[15].

يتحرك المجتمع المدني ويعمل في منطقة وسطى بين أجهزة المجتمع المختلفة؛ ومن هنا فإنه يقيم تشبيكًا عامًا في المجتمع يسهل من خلاله عملية الاتصال بالأفراد والتواصل معهم، ويجمعهم على أهداف مشتركة، وتوفير الفرصة لهم للمشاركة والتطوع والمبادأة. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المدني إذ يوجه نفسه تلقاء الدولة فإنه يقدم لها الدعم والمساندة، ويسهم في تطوير برامجها عبر النقد البناء والتعبير عن مطالب الأفراد وحاجاتهم. حقيقة أن المجتمع المدني فضاء مستقل يعمل بحرية، بعيدًا عن قيود الدولة وتعقيد البيروقراطية. أو كما يقول كلينجمان Klingman: أن المجتمع المدني يشكل" شبكة من الروابط المستقلة نسبيًا عن الدولة، تربط تجمع المواطنين حول القضايا العامة (ذات الاهتمام المشترك)؛ بحيث يمكن بتواجدهم وأفعالهم أن يؤثروا على السياسات العامة" [16]. إنه بذلك يشكل شبكة من العلاقات التعاقدية التي تقع خارج حدود الدولة وبشكل مستقل عنها.

ولكن رغم هذه الاستقلالية إلا أن المجتمع المدني لا يعمل بعيدًا عن الدولة خاصة في المجتمعات التي توصلت إلى اتفاق حول الأسس والمبادئ التي يدار بها المجتمع والتي تتأسس عليها الدولة ، في هذا الظرف فإن المجتمع المدني يكون مكملاً للدولة مساندًا لها. هنا يتحول الصراع والمنافسة بين الدولة والمجتمع المدني . والذي عادة ما يوجد في المجتمعات غير المستقرة الباحثة عن طريق . يتحول إلى تعاون، في علاقة شراكة. إن منظمات المجتمع المدني الذي تتسم بأنها أكثر مرونة، وأكثر قدرة على المبادأة، وأكثر كفاءة من أجهزة الدولة . والتي تتسم بعدم المرونة، والممارسات العقيمة، والسلوك البيروقراطي الذي يستهدف دائمًا تحصيل الضرائب وتجميع العوائد

للدولة. في هذا الظرف سوف تحقق السياسات الاجتماعية أقصى درجات كفاءتها إذا ما اعتمدت بشكل أكبر على شراكة المجتمع المدني[17].

وعلى هذا يمكن القول بأنه إذا كانت الدولة جادة في سياستها لتحقيق ثنائية الأمن و التنمية الشاملة، عبر مفهومات واضحة للتنمية المستدامة، فإن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا هامًا وحساسًا في تحقيق ذلك، ويتدرج هذا الدور من الدعم والشراكة إلى المشاركة الفعلية في تحقيق الأمن البشري، مرورًا بصور أخرى من التعليم والتدريب ورفع مستويات الوعي بالحق في الأمن والتنمية. وفيما يلي ندرس بعضًا من الإشكاليات المحيطة بهذه الأدوار. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوار تتم عبر مستويات عديدة، عبر المستوى المحلي من خلال المنظمات المدنية العاملة في القرى والأحياء الحضرية المختلفة؛ وعبر المستوى الوطني من خلال المنظمات المدنية العاملة على مستوى القطر كله، أو عبر قطاع عريض منه كالمنظمات المهنية أو العمالية، أو عبر حقول مختلفة كالمنظمات العاملة في مجال الفقر أو المرأة أو الطفولة أو غيرها من المجالات. وأخيرًا عبر المستوى الدولي من خلال المنظمات المدنية العاملة على تحقيق تشبيك مدني دولي في مجالات البيئة ومحاربة التسلح ومقاومة العولمة وغير ذلك من المجالات، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

1. وظيفة المجتمع المدني الدعم والشراكة:

يعد الدعم Support أحد الوظائف الأساسية للمنظمات المدنية. فكلما كان هناك اتفاقًا على الأسس التي يقوم عليها التعاقد الاجتماعي العام، فإن المجتمع المدني يتوقع أن يعرب عن استعداده للشراكة مع الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة في دعم السياسات العامة، وفي تنفيذ هذه السياسات وفقًا لقواعد النزاهة والشفافية والعدل.

ويحقق المجتمع المدني هذه الوظيفة في الدعم والشراكة بحكم استقلاليته، وقربه من الناس، والقدرة على التعرف على حاجاتهم بسهولة ويسر. وغالبًا ما يطلق على المنظمات المدنية وما تلعبه من دور في عملية الشراكة من أجل تنفيذ السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة مصطلح "الفاعل المشارك من خارج الدولة" non – state actor وهو مفهوم يشير إلى كل التجمعات المنظمة

المشاركة في عمليات التنمية من خارج المؤسسات الرسمية للدولة كالنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والمبادرات المجتمعية المنظمة.

ولا تعني الشراكة بحال أن السلطة والقوة تتسرب من أيدي الدولة على نحو يفقد الدولة سيادتها، ففي أثناء انعقاد المؤتمر الدولي السنوي للتنمية في الهند عقدت حلقة نقاشية بعنوان " القوة تتسرب من أيدي الدولة: إلى أين تذهب؟"، وكانت أهم الإجابات أنها تذهب إلى منظمات المجتمع المدني وشركاء آخرين في التنمية. ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب عديدة أهمها نقص القدرة التمثيلية للديمقراطيات التقليدية، ونمو الهويات الجديدة كالهويات الإقليمية والمحلية والدينية والثقافية[18] ، ولكن ذلك لا يعني بحال أن الدولة تفقد كل سيادتها، فالدولة هي التي تمنح المجتمع المدني وجوده أصلاً. فهي التي تسن له التشريعات، وتضمن له الحماية والأمن، وتوفر له شروط المشاركة والشراكة، وتضع الأسس التي تحدد مسارات عمله وطبيعة أنشطته، وهي التي تتيح له فرصة الشراكة في صناعة السياسات العامة وتنفيذها. ومن هنا فإن الشراكة التي تنتج من جانب المجتمع المدني هي شراكة لا تتحقق إلا بوجود الدولة. فالحديث عن الاستقلالية التامة لمنظمات المجتمع المدني هو أمر صعب المنال، فالاستقلالية هي استقلالية نسبية، تتحقق في وجود الدولة وتحت لواءها، وتصبح الشراكة في أزهى أشكالها عندما تتوخى الدولة مسلكًا تنمويًا وتصبح دولة تنموية بحق تعمل من أجل تحقيق الصالح العام للأفراد والجماعات وتسير في عملها وفق أهداف محددة وخطط محددة.

2. موقع المجتمع المدني من الامركزية التنموية و الحوكمة بالمشاركة:

تعد اللامركزية أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق الأمن الإنساني الشامل. فاللامركزية تتيح للأفراد المشاركة الفعالة في تحديد الحاجات، وصناعة القرارات التي تلبي هذه الحاجات، وكما يقال فإن اللامركزية هي النقطة الوسط بين النزعة المركزية المفرطة وبين الفوضى. ويعني ذلك أنها توفر الفرصة لتنظيم الحاجات على مستوى محلي، وإتاحة الفرصة لإدارة الموارد المحلية، وحوكمة السياسات التي تتجه نحو التنمية المحلية خاصة في المسائل التي تخص الأمن الإنساني كتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية، وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والمرافق.

ويمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق لا مركزية سياسات الأمن اوالتنمية الشاملة أو التنمية المستدامة. ويتحدث الباحثون هنا عن دور اللامركزية في تحقيق ما يسمى بالحكومة بالمشاركة Participatory Governance ، والتي تعني إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة والجمهور العام وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ. وفي هذا النوع من إدارة التنمية يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين[19]:

الأول: التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وإدارة الموارد وتوزيعها وفقًا لأوليات واضحة.

الثاني: مراقبة أداء الأجهزة المختلفة في تنفيذ الخطط .

ويتحقق للمجتمع المدني ذلك من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها عبر خطوط **أفقية** و**رأسية**. أفقية مع الأجهزة المحلية المنتخبة وغير المنتخبة، ورأسيًا مع الحكومة المركزية والسلطات المانحة. وبهذه الطريقة يستطيع المجتمع المدني أن يكون لاعبًا رئيسيًا في عملية حوكمة التنمية.

3. دور جديدة للمجتمع المدني *نحو بناء قواعد للمعلومات*:

نستطيع القول بشكل عام أنه كلما حقق المجتمع خطوة نحو بناء مجتمع المعرفة، كلما حقق خطوة إلى الأمام في تحقيق الأمن والتنمية الشاملة. ويعتبر بناء قواعد المعلومات، وإتاحتها لصناع القرار في السياسة ومتخذ القرار أحد الوسائل الهامة في بناء السياسات العامة وفي حوكمة تنفيذها. ويعتبر المجتمع المدني . الذي هو أقرب إلى الناس ومعرفة مشكلاتهم وهمومهم . أحد القنوات الهامة في إنشاء قواعد البيانات. فمثلا تشتمل قواعد البيانات على معلومات حول المجالات المتضمنة في قضية الأمن البشري مثل:

. أعداد السكان وتوزيعهم.

. أعداد الفقراء الذين يحتاجون إلى مظلة حماية.

. حالة التعليم بالنسبة للسكان بما في ذلك أعداد الأميين.

. حالات العجز الصحي والبدني والخدمات التي تقدم إليهم.

. مؤشرات عن نوعية حياة الأسر.

. بيانات عن المنظمات والهيئات التي تقدم خدمات أو مساعدات، ومظاهر التنسيق بين أنشطتها.

. مؤشرات عن المخاطر المحدقة بالبيئة في المنطقة.

وتبرز أدبيات التنمية المستدامة على أن المؤشرات ونظم المعلومات تلعب دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة. فالتنمية تتبلور حول سؤال هام وجوهري وهو: كيف يمكن أن نحقق حياة سعيدة وآمنة ومكتفية بذاتها لكل الناس؟ ويكتمل هذا السؤال بسؤال التنمية المستدامة: كيف يمكن أن نعيش ونتكيف مع قواعد وحدود البيئة البيوفيزيقية (دون المساس بها)؟ أي كيف نحافظ على البيئة والموارد داخلها إلى الأجيال القادمة؟. وتحتاج الإجابة عن أسئلة التنمية مؤشرات يمكن أن يطلق عليها مؤشرات الاستدامة Sustainability Indicators ، وهذه المؤشرات ضرورية لرسم سياسات متوازنة لتحقيق التنمية المستدامة [20]. والمجتمع المدني هو الأقدر دائمًا على تجميع مؤشرات الاستدامة وإتاحتها على نحو منظم عبر قواعد البيانات. وتستهدف هذه المؤشرات حماية الناس وتحقيق أمنهم البشري، دون أن يتم استخدامها لأغراض أمنية تؤدي بها إلى تحقيق أهداف أخرى معاكسة لأهداف الأمن البشري. فالمعلومات سلاح ذو حدين، ويجب على من يحوز المعلومات أن يكون يقظًا في استخدامها وإتاحتها؛ بحيث لا تتاح إلا من أجل رفاهية البشر وأمنهم.

4.* دور جديدة للمجتمع المدني *عملية المتابعة والتقييم:

إن عملية متابعة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن ، وتقييمهما على نحو دائم، هو أحد الضمانات الهامة لنجاحها وتحقيق أهدافها. وللحكومة وأجهزة الدولة المختلفة دور هام في هذه العملية، ولكنها أحد المهام الأساسية للمجتمع المدني. فعمليات المتابعة والتقييم ليست عمليات رأسية تأتي من أعلى إلى أسفل فقط، ولكنها أيضًا عمليات أفقية تسهم فيها المنظمات الأهلية بدور كبير. فمن ناحية نجد أن هذه المنظمات تنخرط انخراطًا فعليًا في الجهود الرامية إلى التنمية. وتستغرق هذه الجهود عمليات مستمرة ومتتابعة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وفضلاً عن ذلك فإن المنظمات المدنية يمكن أن تلتزم على نحو أفضل بالمعايير التي يقوم عليها التقييم والمتابعة، وهي معايير المحاسبية والشفافية والمسئولية والانخراط النشط في حياة المجتمع.

إن عملية التنمية المستدامة تستغرق مراحل أربعة [21]: **1**–تبدأ بتكامل الموارد المادية وغير المادية؛**2**– ثم اختيار المشروعات التي لها قيمة مضافة في عملية التنمية المستدامة؛ **3**– ثم الشراكة في التنفيذ؛ **4**–ثم التقييم المستمر. ويبرز دور المجتمع المدني على نحو قوي في العمليتين الأخيرتين: في الشراكة وعمليات التقييم والمتابعة. ويمكن القول هنا أنه كلما ازداد انخراط المجتمع المدني في عمليات الشراكة والتقييم، كلما توطدت أواصر الثقة والتعاون بين الشركاء المختلفين في عملية التنمية، وبالتالي ضمان نجاح هذه العملية.

5 دور جديد للمجتمع المدني* التدريب والتعليم والحق في الأمن الشامل*:

إذا جزمنا بأن الأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من الخوف وتحريره من العوز، والعمل على توفير فرص العيش الكريم للفرد كما تجعله آمنًا في حياته وفي بيئته المجتمعية؛ فإن الأمن الإنساني يتحول إلى حق من حقوق الإنسان. ويلعب المجتمع المدني بكل مؤسساته في ذلك دورًا كبيرًا من خلال التعريف بهذا الحق ورفع الوعي به. والحقيقة أن الحق في الأمن البشري هو حق مركب يشتمل على عدد من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يؤدي تحقيقها إلى حماية الإنسان من المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته. ويعمل المجتمع المدني على رفع الوعي بهذه الحقوق عبر جهود تتمثل في فاعليات عديدة منها:

. **رفع الوعي بالثقافة المدنية:** فالأمن البشري لا يتحقق إلا في إطار ثقافة العيش المشترك، التي تقوم على التسامح وقبول الآخر، والسلام، واحترام قوانين المجتمع وأعرافه وقيمه الأخلاقية.

. **إدارة حل النزاعات المحلية والوقاية منها:** وهي نزاعات يمكن أن تعطل التنمية المستدامة، وتهدد السلم الأهلي والأمن الاجتماعي وتشكل . في بعض المجتمعات . خطرًا على سلامة البيئة ولا يقتصر دور المجتمع المدني على المشاركة في حل النزاعات المحلية، بل يتجاوزه إلى رفع الوعي بالوقاية منها وتجنبها مما يعضد الأمن الاجتماعي ويقويه.

. **تحفيز الأفراد على التطوع والمشاركة:** وهي أدوار يتم تعلمها من خلال الممارسة العملية التي تقوم على تشجيع المبادرات الفردية وحفز الأفراد على المشاركة الفعالة والتطوع.

. **تأسيس منتديات للحوار والتدبر:** من شأنها أن تعلم الأفراد القدرة على النقاش البناء وحل المشكلات بالطرق السلمية، والقدرة على حل القضايا والمشكلات بشكل عقلاني، والتفاوض بشأن المسائل المتنازع عليها من أجل الصالح العام.

. **تعلم الممارسات الديمقراطية:** فلا وجود لحوكمة رشيدة بغير ديمقراطية. والمجتمع المدني هو المكان الذي يتعلم فيه الأفراد الممارسات الديمقراطية الحقيقية من خلال أداء فعلي ومشاركة فعلية في إصدار القرارات وتنفيذها.

خاتمة :

الخاصية الأساسية للمجتمع المدني العربي وكل المؤسسات التابعة له تتصف بخصائص أساسية تتمثل أساسا في : الطوعية في تقديم خدمات نافعة للمجتمع إضافة إلى الطابع المؤسسي و الاستقلالية في التسيير .كما انه يسعى إلى تحقيق الوظائف الهامة كتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الشراكة ومساعدة الدولة وترشيد الأداء العام...ومن خلال تلك المؤسسات والأدوار يسعى المجتمع المدني إلى الاهتمام أولا وأخير بقضايا التنمية العربية الشاملة ، وهذا لن يتحقق إلا بوجود تلك الشراكة الدائمة بين المجتمع المدني بكل مكوناته ومؤسسات الدولة هذه الخيرة مطالبة بتقديم الدعم والتسهيلات اللازم ة والتنمية المستدامة لكل أفراد المجتمع من أجل أن تؤدي مؤسسات المجتمع المدني وظائفها على أكمل وجه وفي مقدمتها الأمن القومي. لهذا لا يمكن أن يتحقق الأمن والتنمية بكل أبعادها ومظاهرها إلا عن طريق وجود تنسيق وتعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع العربي في إطار عمل عربي مشترك ؛. وبذلك نحقق ثنائية الأمن القومي العربي و التنمية المستدامة . وعندها نؤسس لمجتمع عربي جديد يقوم بأدوا ر جديد تساعد الدولة في عملية البناء الاقتصادي والتحديث الاجتماعي وغرس فكر وثقافة تنموية فاعلة ، وتلك مهمة للمجتمع بأسره، ولكن المجتمع المدني يعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في تحقيق هذه المهمة ولقد حاولنا في التحليل السابق أن نناقش بعض القضايا المرتبطة بدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة وبناء ثقافة مجتمعية ناجعة ،ومنه نخرج المجتمع المدني العربي من كونه يقوم بوظائف كلاسيكية معروفة إلى تصدر المشهد التنموي عن طريق القيام بأدوار جديدة فاعلة ومتميزة من اجل

تحقيق تلك الشراكة البينية بين مختلف الوحدات السياسية العربية في إطار ما يسمى بالعمل العربي المشترك ،كما نستطيع القول بأن هذه المهام تتطلب شروطًا اجتماعية وثقافية عامة؛ أهمها وجود إجماع اجتماعي على هذا الدور وأهميته؛ وتبني الدولة لأهداف تنموية تقوم على رؤية للشراكة مع استبعاد التسلط والقهر والتهميش؛ وقدرة النخب السياسية والمدنية على أن تتجاوز خلافاتها وأن تعمل يدًا بيد من أجل المصالح الوطنية العامة.

الهوامش :

1 محمد الأمين البشرى ،**الأمن العربي المقومات والمعوقات** ، الرياض ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2000،ص16.

2 خديجة عرفة محمد،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم المنية ،الرياض،2009،ص15

3 انظر هذه الإحصاءات في:

. تقرير عن أعداد الفقراء في العالم أعده البنك الدولي سنة 2008م على الموقع التالي: www.Algezeera.net

. وعن أعداد العاطلين في العالم انظر: تقرير أعدته منظمة العمل الدولية في سنة 2011م على الموقع التالي: www.gustsyrian.com

. أما عن أعداد الأميّن انظر: تقرير أعدته منظمة اليونسكو في سنة 2010م على الموقع التالي: www.algareda.com

. أما عن أعداد الذين لا يتمتعون بالحصول على مياه الشرب انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. مطبوع في الأمم المتحدة . نيويورك سنة 2002م، ص129.

4 انظر: تعريف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 فى المصدر التالى :

- The Brundtland commission Report, Our common Future, Oxford: Oxford University press, 1987.

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1994 .

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية : تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية .2009

7 انظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ص 71 .

8 أثار هذه القضية تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

9 انظر :

W. Benedek, W. " Human rights and Human Security", in: yotoponlos Marongopoulos, A. (ed.) L'etat Actuel de driots de d'homme dans le mond Defis et perspectives, Paris, 2006. pp. 95-109.

10 انظر :

G. Oberletiner, "Human Security: A challenge to International Law" Global Governance ,vol. 11. pp. 185-203.

11 انظر :

A. Sen, Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press, 1999.

12 انظر :

M. Goucha and J. Crowley (eds.) Rethinking Human Security, Paris, UNESCO, 2008. p.

13 البشير شورو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية التربوية لتدعيم الأمن البشرى في الدول العربية** ، باريس،اليونسكو، 2005 ، ص ص 15-16.

14 انظر: الإعلان العالمي الذي صدر عن اليونسكو حول أخلاقيات البيولوجيا الصادر في 19 أكتوبر 2005م. متاح على الموقع التالي:

www.Portal.Uensco.org/en/ev.Php

15 جاء ذلك فى اجتماعات لجنة العلوم الاجتماعية والإنسانية باليونسكو فى مداولات المؤتمر العام المنعقد فى الفترة من 2011/10/25 إلى 2011/11/9 .

16 C.Klingman, "Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179.

17 Lucio Baccaro, "Civil Society Meets the State: A Model of Associational Democracy". Research Paper: DP 138/2002. International Institute for Labour Studies . Geneva. 2002.

18 Evgenii Dainov, " Civil Society as Partner in Local Development ", IC Regional Conference on" Partnerships for Successful Transition in Eastern Europe", 9-13 June 2004 (Center for Social Practice , Sofia).

19 Cornelius Adablah, The Role of Civil Society in Decentralized Governance for Poverty Reduction: The Experience in West Africa. "UNDESA Workshop on Poverty Alleviation and Social Inclusion" Dakar: 1-2 July, 2003.

20 Donella Meadows, Indicators and Information Systems for Sustainable Development HartLand: The Sustainability Institute, 1998. p.11.

21 انظر الخطوات الأربعة التي اعتمدها الاتحاد الأوربي:

Friend of the Earth Europe, Delivering Sustainable Development, May: 2004.